

Attribution: A Morphological and Phonetic Study

Nadwa Ali Al Masa'eed * 

Department of Arabic, Al al-Bayt University, Mafrq, Jordan

Received: 4/9/2023
Revised: 15/10/2023
Accepted: 13/11/2023
Published online: 1/10/2024

* Corresponding author:
nadwa@aabu.edu.jo

Citation: Al Masa'eed, N. A. .
(2024). Attribution: A Morphological
and Phonetic Study . *Dirasat: Human
and Social Sciences*, 51(6), 509–520.
<https://doi.org/10.35516/hum.v51i6.5606>

Abstract

Objectives: This study aimed to explore the changes that occur to the structure of the word when it gets attributed, especially the defective one. The study also analyzes those changes in light of modern phonology.

Methods: This study used the descriptive analytical approach. This approach conveniently correlated with the ancient linguists' treatment of the subject and their explanations in an endeavor to show their methodology. This approach also helped the researcher present modernist linguists and syntacticians' views to show their agreement or diversion from their ancient linguists and syntacticians.

Results: The study results showed that the phonemic factor is the underlying cause of changes in the structure of the word when attributed. These changes are necessitated to serve different functionalities: to construct a normal syllable, modify less prevalent syllable or to get rid of succession. These phonemic changes may take effect using shortening or omission.

Conclusion The study recommended that the phonetic explanation incarnated in the adequacy of the syllable structure constitutes the main reason for which a word structure is changed in the case of attribution. The study also avers that both ancient and modernist syntacticians equivocally pinpointed the importance of phonetic explanation in the formation of the word structure.

Keywords: Attribution, attributed name, phonetic explanation.

النسب: دراسة صرفية صوتية

ندوة علي المساعيد*

قسم اللغة العربية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن

ملخص

الأهداف: يهدف هذا البحث إلى بيان التغيرات الصرفية التي تطرأ على بنية الكلمة عند النسب إليها، لاسيما المعتل منها، وتحليل هذه التغيرات في ضوء علم الأصوات الحديث.

المنهجية: اقتضت طبيعة الدراسة بمختلف جزئياتها السير فيها وفق المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك بالنظر إلى معالجة القدماء لهذه التغيرات وتعليلاتهم قصد الكشف عن منهجهم في ذلك، كما يعرض لآراء بعض المحدثين ممن وافقوا القدماء أو خالفوهم. النتائج: توصلت الدراسة إلى أن العامل الصوتي يقف وراء التغيرات في بنية الكلمة عند النسب إليها، فتأتي لتبني مقطعاً مقبولا، أو تعدل مقطعا مكروها، أو تتخلص من الازدواج الحركي، أو توالي الأمثال، متخذةً لذلك الطرق المقبولة من حذف أو تقصير، أو إضافة صوت وظيفي يؤدي مهمة البناء والفصل لحل الإشكال الصوتي في المقطع وهو (صوت اللين الواو).

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن التعليل الصوتي المتمثل في سلامة البنية المقطعية والتناسق الصوتي مع الحرص على أمن اللبس يقف وراء التغيير في بنية الاسم المنسوب، وقد ظهر في معالجة النحاة القدماء جوانب من التعليل الصوتي لهذه الظاهرة نستدل عليها من تعليلاتهم وتباين قواعدهم التي بدت محكومة بالعلّة الصوتية، وتبين في بعض معالجات المحدثين تكرار ما قاله القدماء في الوصف والتعليل ولكن بمصطلحات حديثة، وقدم بعضهم تفسيراً جديداً في ضوء علم اللغة الحديث. الكلمات الدالة: النسب، الاسم المنسوب، التعليل الصوتي.



© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

مقدمة

تختص هذه الدراسة بالنسب القياسي المطرد عند القدماء، وهناك نوع آخر من النسب سماه، وما يهنا في هذه الدراسة النسب القياسي؛ بدخول ياء النسبة المشددة المكسور ما قبلها على بنية الكلمة، نحو: "وطني" نسبةً إلى "وطن"، "وشامي" نسبةً إلى "شام"، إن دخول هذه اللاحقة (الياء المشددة) التي تلحق بالاسم عند النسبة إليه مع كسر الحرف الذي يسبقها، سيحدث تغييراً على البنية القديمة، وفي هذه الدراسة ستقوم الباحثة برصد هذه التغيرات وكيفية معالجة القدماء والمحدثين لها ثم تقدم تصوّراً لمعالجة صوتية بما يتفق مع معطيات علم الأصوات.

والدراسة تتناول الظاهرة من الجانب الصرفي والصوتي بمعنى أنها تكشف عن التفسيرات الكامنة وراء التغيرات في البنية الصرفية من خلال علم الأصوات الحديث ومصطلحاته، إذ إن علم الأصوات يتلازم و علم الصرف، وهناك كثير من الظواهر الصرفية لا يمكن تفسيرها أو تحليلها من دون الاستعانة بالدراسات الصوتية، والتعليل الصوتي للظواهر الصوتية لم يغيب عن النحاة القدماء فقد امتزجت كثير من القضايا الصرفية بالجانب الصوتي وفق معطيات ذلك العصر ومصطلحاته، وفي العصر الحديث ومع تطوّر العلوم جاء الدرس الصرفي الحديث يدعو إلى توظيف مبادئ علم الأصوات الحديث في تحليل البنية العربية، وممن انتهج ذلك عبد الصبور شاهين في كتابه: "المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة للصرف العربي" (1980)، والطبيب البكوش في كتابه: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (1992م)، وكتاب ديزيره سقال: "الصرف وعلم الأصوات" (1996م)، وكتاب عبد القادر عبد الجليل: "علم الصرف الصوتي" (1998)، وقد عرضت الدراسة لرأي كلّ منهم ممن تناول ظاهرة النسب - موضوع الدراسة- وقدّم فيها تعليلاً أو تحليلاً لبنية النسب.

مشكلة الدراسة ومبرراتها

ظهر في معالجة النحاة القدماء للتغيرات التي تطرأ على البنية الصرفية للاسم المنسوب أنّ العلة الصوتية تقف وراء هذه التغيرات لكنّها لم تظهر عندهم صراحة بل نجدها في مصنفاتهم من غير تقنين واضح، في ظلّ أدوات ومصطلحات ذلك العصر، وعلى حين وافق كثير من المحدثين رأي القدماء إلا أننا نجد بعضهم قدّم تفسيراً جديداً في ضوء علم اللغة الحديث.

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر التغير الصوتي في بنية الاسم عند تصريفه للنسبة، وتفسيرها في ضوء الدراسات الصوتية والصرفية الحديثة، بعد عرض توجيهات النحاة القدماء في مسائل هذه الظاهرة وتفسيرها، كما تعرض لآراء بعض المحدثين ممن وافقوا القدماء أو خالفوهم، فجاءت الدراسة على النحو الآتي:

- تمهيد: يشمل مفهوم النسب
- التغيرات التي تحدث في بنية الاسم عند النسب، وتشمل:
 - 1- النسب إلى المختوم بتاء التأنيث.
 - 2- النسب إلى الاسم المنقوص.
 - 3- النسب إلى الاسم الممدود.
 - 4- النسب إلى وزن (فَعِيلَة) و(فُعِيلَة).
 - 5- النسب إلى ما فيه ياء مشددة.
- الخاتمة: تشمل نتائج الدراسة

الدراسات السابقة

حظيت ظاهرة النسب باهتمام الباحثين فتناولوها بالدرس من جوانب عدّة، وبعد استقراء الدراسات السابقة والموازاة يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت النسب إلى قسمين:

1- دراسات نظرت إلى الجانب الصرفي في النسب، ورصدت التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة من غير أن تقدّم تفسيراً لهذه التغيرات مثل: "ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة-دراسة تحليلية-(الحمداي، 2010) وفيه تستعرض الباحثة قواعد النسب كما وردت عند القدماء ثم توضّح ما طرأ على الكلمة من تغيير في بنيتها الصرفية ولا تقدّم تفسيراً صوتياً جديداً بل تعزي التغيير إلى تحقيق الخفة في النطق، ودراسة بعنوان "مورفيكات النسب في العربية القديمة والمعاصرة" (الباروني، 2015)، وهذه الدراسة تنظر إلى النسب من الجانب الصرفي فتعرض للمورفيكات التي يتحقق بها معنى النسب سواء بالنسب القياسي بزيادة ياء النسبة أو بالنسب غير القياسي مما يؤدي معنى النسب قديماً وحديثاً.

2- دراسات نظرت إلى الجانب الصرفي والصوتي في النسب، مثل دراسة زيد القرالة بعنوان "الوقاية الصوتية في ظاهرة النسب دراسة في التحولات المقطعية" (القرالة، 2020م) وتعتمد الدراسة على البنية المقطعية وما يطرأ عليها من تغيير عند النسب إلى الأسماء المنتهية بأصوات مدّ ليصل الباحث

إلى أنَّ الإشكال المقطعي يقف وراء التغيرات التي تجري على البنية بعد إضافة ياء النسب، ويُحلَّ هذا الإشكال باجتلاب صوت(الواو) الذي أطلق عليه صوت الوقاية، وعلى أهمية الدراسة إلا أنها اختصت بجزء من النسب يتمثل في المقصور والمنقوص.

ودراسة علي الجوابرة: رسالة جامعية بعنوان "التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصرفها (الجوابرة، 2007م) جاءت الدراسة الخاصة بالنسب فصلا من فصول الرسالة الأربعة، والباحث في هذه الدراسة يستعرض قواعد النسب كما وردت عند القدماء ثم يعرضها على الدراسة الصوتية بهدف تحليل هذه القواعد صوتيا ليصل إلى أنَّ غالبية التحولات الصوتية في الأسماء عند النسب إليها نتيجة توالي الأصوات المتماثلة فتلجأ اللغة إلى التخلص من المتماثلات بطرق عدة منها الحذف أو الاختزال.

وهناك دراسة أخرى رسالة جامعية بعنوان: "النسب في اللغة العربية" (الدوسري، 2006) وتناول الباحث فيها النسب بشقيه القياسي وغير القياسي، وفي النسب القياسي يتناول التغيرات التي تطرأ على الاسم عند النسب صحيحا أو معتلا، مفردا أو غير مفرد، ويصنّف هذه التغيرات إلى حذف أو قلب، أو ردّ للمحذوف، والدراسة تصف قواعد النسب كما وردت عند القدماء، وتفتقر إلى التحليل الصوتي.

وهناك دراسة تناولت النسب من مستويات عدة: الصوتي والصرفي والدلالي، مثل دراسة أحمد بالخير بعنوان "خصائص ياء النسب الصوتية و الدلالية و التركيبية -دراسة وصفية تحليلية، (بالخير، 2021)، واكتفى في الجانب الصوتي ببيان التغيرات التي تحدث في الصوائت الطويلة وأشباه الصوائت في المنسوب إليه ولا يخرج فيه عن وصف القدماء.

وما يميّز دراستي عن الدراسات السابقة أنّها:

1-دراسة الباحثة متخصصة في ظاهرة النسب القياسي، وهي بهذا تختلف عن الدراسات التي كان النسب فيها جزءا من الدراسة، أو التي اختصت بجزء من النسب، أو تلك التي تناولت النسب القياسي وغير القياسي.

2-دراسة الباحثة دراسة صرفية صوتية، وهي بهذا تختلف عن الدراسات السابقة التي نظرت إلى الجانب الصرفي فحسب وأهملت التحليل الصوتي، أو التي ذكرت قواعد النسب كما هي من غير تفسير.

3-دراسة الباحثة مختلفة من حيث المنهج؛ فهي تعرض آراء القدماء والمحدثين في قواعد النسب وتقارن بينها، وتعرض لها بالنقد والتحليل الصوتي ليتضح السبب وراء التعديل الذي هو في الغالب علة مقطعية.

تمهيد

مفهوم النسب

قال ابن يعيش: "اعلم أن النسبة التي يقصدها النحويون ويسمونها (سيبويه) الإضافة وهو ما يُنسب إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو غير ذلك، يُقال نسبة إلى بني فلان إذا عزوته إليهم" (ابن يعيش، د.ت، 5/ 114)، وقال ابن الحاجب: "المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد عنها" (الرضي، 1982، 4/ 2).

ولا يظهر في التعريف الأول مفهوم محدد للنسب غير أن ابن يعيش يشير إلى المواضع التي يُنسب إليها، والتعريف الثاني هو في الحقيقة تعريف بالعلامة؛ فالنسب: ما لحقته ياء مشددة، وهذه الياء المشددة هي التي تنقل الاسم من دلالاته الأولى إلى الدلالة الأخرى التي تتحقق فيها فائدة النسب بالدلالة "على الوصف مع الإيجاز إذ إنك عندما تقول: هذا مصري أخصر من قولك: هذا رجلٌ منسوب إلى مصر. وهكذا" (عبد الغني، 2010، 251) فيكون من حيث الوصف كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بتخصص الصفة في الموصوف فيدل على جنس أو موطن أو دين أو حرفة أو غيرها من الدلالات (نهر، 2010، 254)، ويفيد النسب في التشخيص والتوضيح ببيان وطن المنسوب أو قبيلته أو مدينته أو عمله أو جنسه أو غير ذلك (مهدي وشلاش، 2011، 343).

ويكون النسب القياسي بإضافة ياء مشددة وهي في الأصل ياءان مدغمتان الأولى منها ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مكسورا، ويسمونها سيبويه (ياء الإضافة) (سيبويه، 1988، 3/ 335)، وفي هذا ذكر أبو علي الفارسي في زيادة ياءين لغرض النسب بقوله: "تنسب إليهما ياءين الأولى منهما مدغمة في الثانية، وكسرت ما كان آخرها قبل لحاق الياءين بالاسم، وذلك على نحو قولك: هاشمي، وتيمي، وبصري، وكوفي، ونحوي..." (الفارسي، 1999، 252). وعن اختصاص الياء بالنسبة دون غيرها من أصوات العربية يقول ابن يعيش: "إن القياس يقضي أن تكون أحد حروف المد واللين لما تقدّم من خفتها ولأنها مألوف زيادتها إلا أنهم لم يزدوا الألف لئلا يصير الاسم مقصورا فيمنع من الإعراب وكانت الياء أخف من الواو فزيدت" (ابن يعيش، د.ت، 5/ 141)، ولا يطرد كلام القدماء عن علة الخفة في الياء فهم يجعلونها في مواضع أخرى ثقيلة ويجري قانونهم على التخلص من هذا الثقل.

التغييرات التي تحدث في بنية الاسم عند النسب

1- النسب إلى المختوم بتاء التأنيث

قرّر النحاة القدماء أنه عند النسب للاسم المختوم بتاء التأنيث مثل: فاطمة، هجرة، دولة تحذف تاء التأنيث وتُزاد اللاحقة (ياء النسبة المشددة) بعد كسر الحرف قبل الأخير لتصبح الأمثلة السابقة: فاطميّ، وهجريّ، ودوليّ، قال ابن يعيش: "فإذا نسبت إلى اسم في آخره تاء التأنيث حذفها لا يجوز غير ذلك فتقول في النسب إلى "البصرة" "بصريّ" وإلى "مكة" "مكيّ" وإلى "الكوفة" "كوفيّ.." (ابن يعيش، د.ت، 5/144)، ووافقهم المحدثون ولم يخرجوا عن وصفهم (سَقال، 1996م، ص 105، وعبد الجليل، 1998م، ص 440)

ولعلّ العلّة في حذف تاء التأنيث أنه لو بقيت هذه التاء لوقعت حشواً بين الاسم وباء النسب وهي لا تقع حشواً، ولا تجمع في الكلمة الواحدة علامتا التأنيث إذا كان المنسوب مؤنثاً، فكانت تقول امرأة كوفية -عائشيتية وفي هذا ثقل" (عبد الغني، 2010، 253).

ولو قمنا بتحليل هذه البنية تحليلًا صوتيًا كالآتي:

هجرة: hij/ra/tu + ي: yy

hij/ra/ti yy

نلاحظ أن وجود تاء التأنيث لا يشكل علّة مقطعية غير أن وجودها في البنية الجديدة غير مقبول دلاليًا وأبعد بنية الكلمة الأصلية عن مدلولها الأول، كما أن هذه التاء لاحقة على البنية الأصلية لوظيفة التأنيث، والنسب يقع على البنية الأصلية فيكون النسب للمختوم بتاء التأنيث يحذف تاء التأنيث وكسر ما قبلها.

2- النسب إلى الاسم المقصور

أ- إذا كانت الألف ثالثة

نظر القدماء في النسب للاسم المقصور إلى موقع الألف فإذا كانت ثالثة بقيت وقُلبت واوًا فنقول في فتى وعصا: فتويّ، وعصويّ، قال سيبويه: تقول في هدى: هُدويّ، وفي رجل اسمه حصي: حصويّ، وفي رجل اسمه رحي: رَحويّ" (سيبويه، 1888، 3/342)، والقدماء هنا يخرجون عن قواعدهم في التمييز بين الواوي واليائي في إعادته لأصله عند التثنية للمقصور (الشايب، 2014م، 134)، ويجعلون الواو القالب المشترك بغض النظر عن الأصل، وقدد علل سيبويه هذا الهروب من العودة إلى الأصل اليائي بقوله: "فكرهوا أن يردوا حرفًا قد استثقلوه قبل أن يضيفوا إلى الاسم في الإضافة إذا كان ردّه إلى بناء هو أثقل منه في الياءات وتوالي الحركات وكسرة الياء وتوالي الياءات" (سيبويه، 1988، 3/342)، وقال المبرّد في تعليل ذلك: "وإنما قلبت الألف المنقلبة من الياء واوًا لكراهيتك اجتماع الياءات والكسرات، فصار اللفظ في النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحدًا" (المبرّد، 1994، 3/136).

ويبدو أنّ التعليقات التي قدّمها القدماء هي تعليقات صوتية وإنّ لم تأت على نحو واضح: فالنسب يتحقق بزيادة ياء مشددة مسبقة بكسر، وبوجود ياء في بنية الاسم أيضا ينتج تتابع للحركات المتشابهة، ولعلّ ابن جني اقترّب من توضيح ذلك مشيرًا إلى علّة ذلك بقوله: "فإن قلت: فلم أبدلت الألف في نحو: "عصا" و"فتى" واوًا مع ياء الإضافة؟ فالجواب: أنهم لما احتاجوا إلى حركتها مع ياء الإضافة؛ لسكونها، وسكون الياء الأولى من ياء الإضافة، قلبوها حرفًا يحتمل الحركة، وهو الواو" (ابن جني، 1995، 2/580).

وهذا بالضبط ما فهمه محمد الروابدة وسيف الدين الفقراء حين صرّحا في بحثهما المشترك بعنوان "النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدّية" عن اجتلاب صوت مناسب لتشكيل البنية المقطعية والتخلص من المزدوج الحركي الناشئ من النسب، وهو صوت الواو لتكنّ عليه الحركة اللازمة لبناء النسب" (الروابدة والفقراء، 2009)

ويعلّل عبد الصبور شاهين مجيئها على سبيل المغايرة الصوتية عند توالي الأمثال، ولتوفير نوع من التيسير في نطق المنسوب (شاهين، 1980، 160)، والمغايرة الصوتية أو كما يسميها بعضهم المخالفة الصوتية مصطلحان لشيء واحد عبّر به المحدثون عن كراهية توالي الأمثال وهي: ظاهرة صوتية تجري بتغيير أحد الصوتين المتماثلين إلى صوت مخالف تيسيرًا للنطق وتحقيقًا للانسجام الصوتي في الكلام" (مرعي، 1994م، ص 14)

كما صرح فوزي الشايب بأنّ هذا الصوت (الواو) صوت وظيفي (جيء به لأداء وظيفة محدّدة) تعتمد العربية فيه لحلّ لإشكال الصوتي؛ فتكون فاصلة ورابطة في الوقت نفسه" (الشايب، 2014م، 148).

أمّا زيد القرالة فيطلق على صوت الواو (واو الوقاية)، و يعلّل اجتلابه بالوقاية الصوتية، وهي كما يصفها "وقاية من مقطع صوتي تأباه العربية" (القرالة، 2020م، ص 68).

ونظر المحدثون إلى كيفية صياغة المقصور من وجوه عدّة، فقد ذهب عبد الصبور شاهين إلى أنّ الألف في نحو عصا وفتى تبقى لتكملة بنية الكلمة ولكنها تقلب واوًا فيقال فتويّ، وعصويّ، وهو بهذا لا يخرج عن رأي القدماء ألبته (شاهين، 1980).

ويرى ديزيره سَقال في كتابه "الصرف وعلم الأصوات" أن التحول في بنية الاسم المقصور الذي ثلثه ألف تجري بتجزئة الفتحة الطويلة (الألف) إلى حركتين قصيرتين مختلفتين (الفتحة والضمة) فيحصل كما زعم انزلاق حركي بين الفتحة والضمة لتنشأ الواو في البنية الجديدة (سَقال، 1996م، ص 115).

ويرى عبد القادر عبد الجليل أنه بدخول ياء النسب على الاسم المقصور "يضطرب التركيب صوتيًا ومقطعياً، ولابدّ من تصحيح مساره التركيبي؛ لأنّ الألف هي صائت طويل متسع أمامي ومع الكسرة لا يتألف وكان لابدّ من تحويله إلى صورة قريبة من ميدان الكسر وهي (الواو) (عبد الجليل، 1998م، ص442)

أمّا فوزي الشايب فينتقد رأي القدماء والمحدثين في هذه المسألة ويقدم تحليلاً مختلفاً يتلخّص في أنّ صياغة الاسم المنسوب من بنيته الظاهرة (فتى، عصا) من غير حذف أو قلب للألف وتزاد الواو لغرض الفصل بين الحركات بالإضافة إلى اللاحقة الأساسية في النسبة وهي الياء المشددة فيكون تحليله بالشكل الآتي (الشايب، 2014، 140):

فتى + يَ —————

fa/taa/wiyy — iyy + Fa/taa

والخطوة الثانية عنده بتقصير الصائت الطويل إلى صائت قصير لتصبح البنية: fa/ta/wiyy، وهذا التقصير غرضه كما يذكر فوزي الشايب: "ما هو إلا تحويل وظيفي أملتته الحاجة إلى تمييز بين الصيغ، صيغة الجمع: "فعالي" نحو: فتاوي، وشكاوي، وصيغة النسب: فتويّ وعصويّ. ويبدو للباحثة أنّ تحليل فوزي الشايب أكثر صواباً من التحليلات السابقة فإذا كان القدماء قد ابتعدوا عن العودة إلى الأصل في هذه المسألة لأسباب صوتية أصابوا فيها، فلا نجد قولهم مقبولا في قلب الألف واووا إذا كانت هي أصلا مقلوبة عن واو فهم على قولهم هذا يقومون بقلب للمقلوب، ولعلّ ما دفعهم لذلك هو العودة للأصل في الميزان الصر في ليكون الوزن في مثل: عصا، وفتى: فعَلِيّ، في حين أنّ وزنها الأصحّ فعَوِيّ،

لكن معالجة فوزي الشايب لا تخلو أيضا من نقد فهو يجعل حركة الكسرة لاحقة ملازمة مع النسب، ويضيفها صوتا سابقا للياء المشددة، مع أنّ الكسر الذي يتطلبه النسب تعديل يلحق الحرف الذي يسبق ياء النسب؛ وهو ما أشار إليه زيد القرالة بأنّ (الكسرة) ليست في البنية قبل مجيء الواو، فيرى في قول القدماء: "إنّ ما قبل ياء النسبة لا يكون إلّا مكسورا" (ابن جني، 2، 580/1954، والرضي، 21982، 38) كلام يتسم بالدقة وأنّ الوهم وقع في فهم بعض المحدثين "إنّ ما قبل الياء لا يكون إلّا مكسورا، ولم يؤكدوا القول بوجود الكسرة قبل الياء، ومن أجلها جيء بالواو" (القرالة، 2020م، ص68) ويعلّل هذا بأنّ الحركات تتبع للحروف ولا تقع بداية مقطع، "والكسرة ليست موجودة في الأصل قبل مجيء الواو؛ فالكسرة تابعة للواو وهذا ما نصّ عليه القدماء أنّ ما قبل ياء النسب لا يكون إلّا مكسورا" (القرالة، 2020م، ص69).

وعلى هذا يرى أنّ التعديل يجري على الاسم المقصور الثلاثي إمّا بتقصير الصائت الطويل (الألف) إلى فتحة ثم يؤتى بالواو مجتنبية محركة بالكسر لإقامة البناء، أو بقلب الألف واوا وتحريك ما قبلها بالفتح لأنّ الألف ليست مسبوقه بفتحة بل إن الألف تقوم مقام الحركة، وبقلب الألف واوا تأتي الواو تأتي الواو محركة بالكسر" (القرالة، 2020م، ص68).

وتخلص الباحثة إلى أنّ ما حصل في هذه البنية بإضافة ياء النسب أن نتج عنه تتابع للحركات مع صوت اللين المضعّف، وللتخلص من هذا تأتي بصوت الواو محرك بالكسر للفصل بينها ونقصر الحركة.

فتى + يَ —————

fatawiyy—fa/taa/wiyy —yy+ Fa/taa

ب- الألف رابعة أو أكثر

نظر القدماء في هذه المسألة إلى أمرين: الأول: طبيعة الألف وهل هي أصلية، أو منقلبة، أو للتأنيث: يقول المبرد: "إذا كانت الألف أصلا أو ملحقة بالأصل، فإنّ الوجه فيه، والحدّ إثبات الألف، وقلبيها واؤا؛ للتحرك الذي يلزمها، وذلك قولك في النسب إلى ملهى: ملهويّ، وإلى معزى: معزويّ، وإلى أرطى: أرطويّ، فإن كانت الألف للتأنيث، ففيها ثلاثة أقاويل: أجودها، وأحقها بالاختيار، وأكثرها، وأصحّها، وأشكلها لمنهاج القياس، حذف الألف، فتقول في النسب إلى حُبلى: حُبلِيّ، وإلى دنيا: دُنْيِيّ، ويجوز أن تلحق واوا زائدة... وذلك قولك: دنياويّ، ودفلاويّ، والقول الثالث: أن تقلب الألف واوا؛ لأنّ الألف رابعة، فقد صار في الوزن بمنزلة ما الألف من أصله فتقول: حُبلويّ ودفلويّ... وهذا أردأ الأقاويل" (المبرد، 1994، 147/3)

والأمر الآخر: الحركة والسكون في الحرف الثاني، فإذا كان ثاني الاسم متحرّكا، فإنّهم مجمعون على حذف الألف، فيقال في النسب إلى مثل جَمَزِيّ: جَمَزِيّ، يقول سيبويه: "وأما جَمَزِيّ، فلا يكون: جمزويّ، ولا: جمزايّ ولكن: جَمَزِيّ؛ لأنها ثقلت، وجاوزت زنة: ملهى، فصارت بمنزلة: حباري؛ لتتابع الحركات" (سيبويه، 1988، 354/3).

والتوجيه عند المحدثين لا يخرج عن وصف القدماء فعبد الصبور شاهين يذكر أنّ ما كانت ألفه رابعة وتحرك ثانياة تحذف الألف، أمّا ما سكن حرفه الثاني سواء كانت ألفه أصلية أو للتأنيث فيجوز الحذف أو القلب لكنّ الأرجح قلب الألف واوا لما كانت ألفه أصلية، والحذف لما كانت ألفه للتأنيث (شاهين، 1980، 162) ولا يضيف تعليلا لذلك، وهذا بالضبط ما ذكره ديزيره سقال أيضا، وهما لا يخرجان عن وصف القدماء، ولم يقدّما تفسيراً لذلك.

وفي حين أفاض فوزي الشايب الحديث في الاسم المقصور الثلاثي وتعرض له بالتحليل والنقد لا نجد له رأيا في الاسم المقصور فيما ألفه رابعة أو أكثر. ويرى القرالة أن الإتيان بالواو بدل الألف في مثل (ملهي) ضرورة صوتية فلو ألحقت ياء النسب من غير حذف الألف لنشأ مقطعاً مرفوضاً يتكون من (ص ص)، ولو دمجنا ياء النسب مع المقطع الذي يسبقها (ص ح ح ص) (ملهاي)، لوقع اللبس بين النسبة والملكية (القرالة، 2020م، ص 71) كما يرى في حذفها انتفاء العلة المقطعية ولكن دلالة النسب فيه ليست مباشرة كما هي في (ملهوي وملهاوي) (القرالة، 2020م) ص 73، وإذا كنّا نوافق بالثانية نخالفه بالأولى، فالفرق بين ياء النسبة وياء المتكلم هو التشديد.

نستطيع من كلام القدماء أن نخرج بقواعد النسبة للمدود بالشكل الآتي:

1- إذا كانت الألف أصلية، أو ساكنة الحرف الثاني في مثل (ملهي ومعزي) تبقى وتقلب وأوًا

إنَّ اعتماد القدماء على أصالة الألف هنا ما هو إلا محافظة على البنية المقطعية والدلالية بالتالي عدم حذفها وقلبها (واو) لتكون بالشكل الآتي:

ملهي + يَ ———

malhaa + yy — mal/haa

نلاحظ من خلال هذا التحليل الصوتي نشوء المقطع الأخير وهو غير مقبول يبدأ ص ص yy، وإذا حاولنا دمجها في المقطع السابق لا يصح نتيجة تتابع الحركات، وللخروج من هذا لابد من إدخال صوت (واو اللين) كصوت يؤدي مهمة الفصل بين الحركات والمحافظة على بنية الكلمة متبوعاً بكسرة لدلالة النسب: (malhaa + yy) والخطوة الثانية تقصير المقطع الطويل المفتوح (haa) (ص ح ح)؛ لتصبح البنية الصوتية: (malhawiyy)

2- إذا كانت الألف رابعة وجاءت للتأنيث يجوز فيها الحذف والقلب وزيادة واو

مثل "حُبلى"، "دني"، فقد قرر القدماء أنَّ مثل هذا يجوز النسب إليه بأن نقول: "حُبلي"، ويجوز حُبلي بقلب الواو أو زيادتها، وفي دنيا: دوني، ودنيوي، ودنياوي. ولو قمنا بالتحليل الصوتي:

حُبلى + يَ ———

hublaa + yy — hublaaiyy

إنَّ ضَمَّ لاحقة النسب إلى بنية الكلمة لا يتطلب إلا حذف الصائت الطويل منعاً لتتابع الحركات، ويجوز أيضاً المجيء بالواو للتخلص من المزدوج الحركي ai للفصل بين الحركات فتصبح البنية (hublaa + yy) يجري عليها تقصير الصائت الطويل (aa) فتصبح (hublawiyy)، ويجوز فيه عدم التقصير في مثل دنياوي، أمّا عن جواز قلب الألف (واو) فالمحصلة في البنية متشابهة غير أنَّ المعالجة الصوتية كما يبدو لي مرفوضة فبقلب الألف (واو) تنتج البنية (hublwiyy)، فينتج مقطع صوتي مرفوض (ص ص ح).

3- إذا كانت الألف رابعة وثانيه متحرك تحذف الألف مثل كسلى

وإذا كان ثاني الاسم متحركاً، فإنهم مجمعون على حذف الألف، فيقال في النسب إلى مثل جَمَزَى: جَمَزَيّ، يقول سيبويه: "وأما جَمَزَى، فلا يكون: جمزويّ، ولا: جمزايّ ولكن: جَمَزَيّ؛ لأنها ثقلت، وجاوزت زنة: ملهى، فصارت بمنزلة: حبارى؛ لتتابع الحركات" (سيبويه، 1988، 3/ 354)

التحليل الصوتي: مثل جَمَزَى، وكُنْدَا: kanaadaa + yy — kanaadaaiyy

يبدو للباحثة هنا أنَّ دمج المقطع الجديد المرفوض ص ص يتحصّل بحذف الصائت الطويل (aa — kanadiyy) من غير الحاجة للصوت الوظيفي (الواو)

4- وإذا كانت الألف خامسة تحذف الألف

أمّا إذا كانت الألف خامسة مثل مصطفى فيبدو أنَّ حذفها لا يؤثر في بنية الكلمة أبداً ولا يحتاج إلى صوت وظيفي لعدم وجود علة مقطعية في حذفها والتحليل الصوتي يثبت ذلك:

مصطفى + يَ ———

mustafaa + yy — mustafaiyy

إنَّ دمج المقطع الأخير في بنية الكلمة لا يحتاج إلا حذف الصائت الطويل aa للتخلص من تتابع الحركات؛ لتصبح البنية مُصْطَفَي mustafaiyy

3- النسب إلى الاسم المنقوص

لا يختلف الحديث عند القدماء في مسألة النسب للمنقوص عنه في المقصور فالياء المسبوبة بكسر تقلب (واو)، ويفتح ما قبلها، يقول سيبويه في هذا السياق: "وإذا كانت الياء ثالثة وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً، فإنَّ الإضافة إلى ذلك الاسم تصيرُه كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه، وذلك قولهم في عَمَمَ: عَمَوِيّ، وفي رَدَدَ: رَدَوِيّ وقالوا كلهم في الشَّجِي: شَجَوِيّ، وذلك لأنهم رأوا فَعَلَ بمنزلة فَعَلَ في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات فأقروا الياء وأبدلوا وصيروا الاسم إلى فعل لأنَّها لم تكن لتثبت ولا تبدل مع الكسرة وأرادوا أن يجري مجرى نظيره من غير المعتل فلمّا وجدوا الباب والقياس في فعلٍ أن يكون بمنزلة فعلٍ أقروا الياء على حالها وأبدلوا" (سيبويه، 1988، 3/ 343)، وتبدو هذه النظرة في التحليل الصوتي بالشكل الآتي:

شَجَّ + يَّ — شَجِي

sajiyiyy — yy+ sa/jiy

فعند قلب الحركة قبل الياء الأصلية فتحة، وقلب الياء واوًا تصبح البنية (sajawiyy) على وزن فَعَلَوِي.

وعلى حين وافق كثير من المحدثين رأي القدماء ووصفها كما هي من غير تفسير مثل عبد الصبور شاهين (شاهين، 1980، ص162) وديزيره (سقال، 1996م، 106)، إلا أننا نجد بعضهم يذهب مذهبا آخر، فالقرالة يرى أَنَّ الياء لم تُقلب بل أُبدلت واوا، وبإضافة ياء النسب أصبح هناك مقطع مرفوض، فُتجلبت الواو لحل الإشكال المقطعي، أما تحويل الكسرة قبل ياء المدِّ إلى فتحة فهو وصف مرفوض عنده فلا وجود لحركة مفترضة قبل المدِّ من جنسها فالحركات لا تتوالى، ولا وجود أيضا لكسرة ملازمة لياء النسبة، ويعلل مجي الفتحة التي دخلت البنية بعد النسب بقوله: "إنَّ صيغة النسب تحتمُّ مسبقا أن يكون ما قبل الواو مفتوحا" (القرالة، 2020م، ص79)، والتحليل المقطعي عنده بالشكل الآتي: شَجِي: (ص ح/ص ح ح) — شَجِي: (ص ح/ص ح ح/ح ح/ص ح ص).

أما فوزي الشايب فيرى أنّ المخالفة الصوتية هي التي تقف وراء هذه المعالجة، بسبب ثقل الأمثال أو المتجانسات: الكسرات والياءات وتحصل المخالفة على مرحلتين: المرحلة الأولى مخالفة بين الحركات بتحويل الكسرة الأولى إلى فتحة، والمرحلة الثانية المخالفة بين الصوامت(الياءات) فتخالف الياء الأولى إلى واو هربا من تتابع الأمثال (الشايب، 2014م، 140).

شَج + يَ — شَجِي

sajawiyy —sajiyiyy —iyy + sa/jiy

ويبدو للباحثة أنه تحليل مقبول غير أنه لا يخرجُ كثيرا عن وصف القدماء إلا باختلاف المصطلحات، فما يُطلق عليه القدماء "كراهية اجتماع الأمثال" أو "كراهية التضعيف" (سيبويه، 424/4)، هو ما أطلق عليه المحثون مصطلح المغايرة أو المخالفة الصوتية كما سبق الذكر. وعلى قبول التحليل السابق إلّا أننا إذا أردنا أن نسير في التحليل خطأ واحداً فإننا نقول: إننا أتينا بصوت الواو مسبوقا بكسر بعد حذف أولى الياءات وفتحنا ما قبلها للمخالفة الصوتية.

4-النسب إلى الاسم الممدود

نظر القدماء في طريقة النسب للاسم الممدود إلى طبيعة الهمزة فإن كانت همزته للتأنيث قلبت في النسب وأوًا وإن كانت أصلية بقيت في النسب، وإن كانت مبدلة من أصل واوي أو يائي بقيت عند النسب أو قلبت وأوًا (ابن يعيش، د.ت، 156/5).

وإذا نظرنا لرأي المحدثين في هذه المسألة نجد أغلبهم يوافق القدماء، ويجتر قواعد النسب كما وصفها القدماء من غير تحليل، يقول عبد الصبور شاهين: "وحكم الألف الممدودة في النسب كحكمها في التثنية، فإذا كانت للتأنيث قُلبت واوًا كصحراء وصحراري، وإن كانت أصلاً سلّمت نحو: "قراي"، وإن كانت للإلحاق أو بدلا من أصل فالوجهان (شاهين، 1980 ص164)، ولا يختلف الأمر عند ديزيره سقّال فيعيد صياغة ما قاله القدماء (سقال، 1996، ص106)، وكذلك الأمر عند عبد القادر عبد الجليل وهو يكتفي بإيراد الأمثلة (عبد الجليل، 1998 م، ص446)، أمّا فوزي الشايب فيقف موقفًا مغايرًا لرأي القدماء فهو يرفض قول القدماء بإبدال الهمزة واوًا لتباعد المخرجين، ويرفض التغييرات التي تعرّض لها الاسم الممدود عند النسب (الشايب، 2014م، ص144)

وسنوضح ذلك بالأمثلة والمعالجة الصوتية:

أ- ما كانت همزته أصلية مثل: قرأء، ودداء: قرأئي، وددائي

التحليل الصوتي:

قراء + ی

qurra>iyy — iyy + qurra>

نلاحظ أنّ هذه البنية المقطعية لا تحتاج إلى أي تعديل عند إضافة لاحقة النسبة؛ ولذلك لم يجر عليها أي تعديل بعد النسبة.

ب- ما كانت همزته للتأنث وجب قلبها واوًا مثل صحراء وحمراء، صحراوي وحمراوي

يرى القدماء أنَّ الكلمة أصلها " صحرى "، فلما أُريد المد زيدت قبلها ألف أخرى فصارت " صحراى "، وقواعد العربية تمنع الجمع بين ألفين ساكنين، وحذف أحدهما ينافي الغرض من ذكرها، فلا مجال إذن لحذف أحد الألفين، فقبلت الألف الثانية " التي هي للتأنيث " همزة؛ تخلصاً من التقاء الساكنين، قال ابن جني: "وينبغي أن يُعلم أنَّ هذه الهمزة إنما هي منقلبة عن ألف التأنيث التي في نحو: حُلبى وبُشرى، ولكيَّها لما وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجبَّ تحريكها لئلا يلتقى ساكنان؛ فقبلت همزة. وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح" (ابن جني، 1954م، 1/155).

وفي كلام القدماء هذا نظرٌ كثير، فقولهم في التقاء ساكنين غير مقبول فالألف هنا مد ولا تأتي إلا مدّ، وهي "الفتحة الطويلة في مثل: قال (a:ia) (القرالة، 2004، 31) فكيف للحركة أن تكون ساكنة، ولماذا لا يكون القول بأنّه حذف أحد الألفين نتيجة تتابع الحركات، وحيء بالهمزة لإغلاق المقطع المفتوح كما يرى فوزي الشايب (الشايب، 2014م، 146)، وعند النسب إليها تزول العلة التي جيء لأجلها بالهمزة لأنّ المقطع المفتوح سيُدمج مع مقطع آخر هو لاحقة النسب:

صحراء — صحرى + يّ —
sahraa — yy + sahraayy

وينتج عن ذلك بنية مقطعية مرفوضة تتمثل في مقطع يبدأ بصامتتين وتتابع للحركات مع أصوات اللين فتعتمد العربية إلى حلّ هذا الإشكال الصوتي عن طريق الإتيان بصوت وظيفي كما يسميه فوزي الشايب "وهو صوت الواو في الأغلب الأعم لتكون فاصلة ورابطة في الوقت نفسه" (الشايب، 2014، 148)، لتصبح البنية الصوتية بعد دخول الواو: (sahraawiy)

ج- ما كانت همزته منقلبة عن أصل واوي، أو يأتي مثل: كساء، وبناء جاز بقاؤها وقلها (واو): كسائي، كساوي، وبنائي، بناوي
نظر القدماء إلى مثل (كساء) همزته منقلبة عن (واو) لأنّ فعله (كسَوْتُ) وأصله (كساو) وقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة فقل (كساء)؛ لكنّ المحدثون لهم رأي آخر في هذه الهمزة فغالبا رأيهم في أن هذه الهمزة جيء بها لإغلاق المقطع المفتوح: kisa> — kisaayy
وعند النسبة نجد نفسنا أمام خيارين إمّا نحذف الهمزة لزوال العلة التي وضعت لها فالمقطع الذي كان مفتوحا سيدمج مع لاحقة النسب بالشكل الآتي: kisaayy — yy + kisaayy

ونتيجة لتتابع الحركات وتشكّل مقطع مرفوض يجري زيادة (واو) تقوم بدور وظيفي في الفصل بين التتابع الحركي وتعديل المقطع لتصبح: (kisaawiy)

ومثلها (بناء) همزته منقلبة عن ياء؛ لأنّ فعله (بنيتُ) وأصله (بناي) وقعت الياء متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة فقل: بناء، وبالنسب إليها: binaa>iyy، و binaawiyy

ولا أتفق مع القدماء بقولهم أنّ الألف تبقى وتقلب واوا، فزيادة على أنّ الألف هي واو في الأصل نجد أنّ نتيجة القلب ستتشكل بنية بالشكل الآتي: (kisiwiy)، (binwiy) وهذا نتج المقطع الثاني وهو مقطع مرفوض تتابع فيه الصوامت، وبهذا نحن بحاجة إلى الصائت الطويل الألف فوجب عدم قلبه، وكان الأولى في معالجة هذه المسألة القول فيها: (بقاء الألف وزيادة واو) لا سيما أنّها لا تتطلب إعادة الأصل الواوي واليائي إليها ففي الحالتين تقلب (واو) برأيهم.

ونصل بعد هذا الكلام إلى أنّ العلة المقطعية والخلل في البناء الصوتي هو الذي يقف وراء التغييرات الصوتية فمتى زال هذا الخلل جاز في الصيغة الوجهان، ومن ذلك أنّ المبرّد عامل الهمزة الأصلية معاملة الزائدة ولكن على قبح، ولكنّ السيرافي أجاز ذلك مطلقا بقوله: "ولو كانت الهمزة أصلية طرّقا بعد ألف ونسبت إليه جاز فيه الوجهان أيضًا، كقولك في النسب إلى قرء، ووضاء وأصله من قرأت ووضوء الرجل-يجوز أن تقول قرائيّ وقراويّ" (السيرافي، 1986، 108/4).

5- النسب إلى وزن (فَعِيلَة) و(فُعَيْلَة)

إذا كان الاسم على وزن فَعِيلَة فإنّ ياءه تتعرض لمايلي:

1- إذا كانت العين صحيحة واللام صحيحة ولم تكن العين مضعفة فإنّ هذه الياء تُحذف ويُفتح ما قبلها، فنقول في حَنيفَة: حَنَفِيّ، وبديهة: بَدَهِيّ (ابن يعيش، د.ت، 146/5)، وهناك رأي قديم يجيز عدم حذف الياء مطلقا بناءً على ما سُمع من العرب بإبقاء الياء، وقد أنكره سيبويه وحكم عليه بالشذوذ، يقول: "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنه شاذ قليل قد قالوا في سَلِيمَة سَلِيْعِيّ، وفي عميرة كلبٍ عَمِيرِيّ، وقال يونس هذا قليلٌ خبيث" (سيبويه، 3، 339/1988)، ومن المحدثين من التفت لهذه المسألة و منهم أنستانس الكرملّي الذي تصدّى لهذه المسألة ليثبت أنّ بقاء الياء عند النسب إلى فعيلة وفعليل ليس شاذًا معتمدا على الشواهد الفصيحة التي جمعها من كلام العرب (عباس حسن، د.ت، 729/4)، ويذكر عبده الراجحي في مسألة عدم حذف الياء في صيغة فعيلة أنّه رأى لا بأس من العمل به "الراجحي، 1973، 148)، فنقول في طبيعي: طَبِيعِيّ، وفي بديهة: بَدِيعِيّ.

ولو قمنا بتحليل صوتي لهذه البنية في مثل بديهة، بإضافة لاحقة النسب (الياء المشددة) بعد حذف تاء التانيث حسب القواعد السابقة: badiiha — yy + badiihaiyy، نلاحظ تشكّل مقطع مرفوض يبدأ بحركة وفي محاولة دمج مع المقطع الذي يسبقه ينتج ازدواجا حركيا في الصائتين القصيرين: (ai) يجري التخلص منه بحذف الحركة (a)؛ وذلك لأنّ الكسرة من مستلزمات النسبة فلا يصح حذفها فتصبح البنية سليمة مقطعيًا بهذا الشكل: (badiihaiyy).

وفي حال حذف الياء وفتح ما قبلها: (badahaiyy — yy + badaha)، فيجري كما ذكرنا سابقا التخلص من المزدوج الحركي بحذف الفتحة لتصبح البنية: (badahaiyy)

ولا أجد مبرراً في اعتماد إحدى البنيتين في مقابل إهمال الأخرى: فهو اختيار لغوي محكوم بأمن اللبس، مثلاً في كلمة طبيعة، وسليقة، وسليمة لم ترد بحذف الياء؛ ويبدو لي أنّ حذف الياء منها يخرجها من دلالتها فعند النسب إليها بحذف الياء: طَبْعِيّ، وسَلَقِيّ، وسَلَمِيّ، فهي بهذا أقرب إلى طبع، وسَلَق، سَلَم.

أما إذا كانت العين مضعفة أو كانت معتلة واللام صحيحة في مثل (دقيقة، وطويلة) فإنّ الياء تبقى دون تغيير وما يجري عليها فقط هو إلحاق ياء النسب إليها بعد حذف التاء المربوطة:

دقيقة+ي —————

daqiia — yy+ daqiia

وما يجري في هذه البنية التخلص من المزدوج الحركي بحذف الحركة القصيرة: a ولا شيء غير ذلك لتصبح البنية: daqiiayy أما الصيغة الأخرى: (فُعَيْلة) في مثل: جُهينة وفُرَيْطة وعُبَيْدة فما جرى على صيغة (فُعَيْلة) في الغالب يجري عليها بحذف الياء والتاء المربوطة وإضافة لاحقة النسب: لتصبح "جُيّي"، وفُرُطِيّ و"عُبْدِيّ"، غير أنّه وردت صيغ بعدم حذف الياء مثل: أُميمة فهي بالنسب إليها: أُمِيي، ويبدو لي أنّ أمن اللبس هو ما يقف وراء إبقاء الياء، فلو حُذفت لأصبحت أُمِيّ فتلتبس مع النسب لـ: (أُم).

6- النسب إلى ما فيه ياء مشددة

نظرة القدماء إلى النسب إلى ما فيه ياء مشددة باعتبار موقع هذه الياء في الكلمة: فإذا كانت الياء بعد حرف واحد يفكّ الحرف المشدد، ثم تُرد الياء الأولى إلى أصلها وتقلب الثانية واوًا ويُفتح ما قبلها مثل: رِيّ وحيّ؛ فتصير هند النسب رَوَوِيّ وحيَوِيّ، يقول سيبويه: "وسألته عن الإضافة إلى حية، فقال: حيويّ، كراهية أن تجتمع الياءات... وحركت الياء لأنّه لا تكون واو ثانية وقبلها ياء ساكنة" (سيبويه، 1988، 3/ 345)

وفصل الرضي القول في هذا النمط من أنماط النسب، فقال: "إن كانت ثالثة وما قبلها ياء ساكنة، فإذا نسب إلى مثله وجب فكّ الإدغام؛ لنلا يجتمع أربع ياءات في البناء الموضوع على الخفة، فيحرك العين بالفتح الذي هو أخف الحركات، فيرجع العين إن كانت واوًا إلى أصلها؛ لزوال سبب انقلابها ياء، وهو اجتماعهما مع سكون الأول. فتقول في طي: طوويّ، ويبقى الياء بحالها نحو: حيويّ؛ لأنّه من حي، وتنقلب الياء الثانية في الصورتين واوًا؛ إمّا بأن تنقلب أولاً ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم تقلب واوًا كما في عصويّ ورحويّ، أو تقلب الياء من أول الأمر واوًا؛ لاستئصال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسب" (الرضي، 1993، 49/2).

الياء المشددة بعد حرف واحد

إنّ النسب إلى ما فيه ياء مشددة إذا كانت ثانية يمرّ بمراحل عديدة حسب نظرة القدماء:

المرحلة الأولى: فكّ الإدغام: (حيّي)، (طَيّي)

المرحلة الثانية: إعادة الياء الأولى إلى أصلها: (حَيّي)، (طَوّي)

المرحلة الثالثة: قلب الياء الثانية: واوًا والقلب بطريقتين إمّا بقلبها أولاً ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو تُقلب مباشرة ح لتصبح (حَيَوِيّ)، (طَوَوِيّ). ولا تختلف نظرة المحدثين عن القدماء، فيذكر ديزيره سقال قاعدة النسب لهذه البنية باختصار شديد موافقاً لرأي القدماء (سقال، 1996، م، 108) ويجري التحليل الصوتي عند عبد الصبور شاهين بالحاجة إلى كلتا الياءين لتكملة بنية الكلمة؛ فتجتمع عند النسبة أربع ياءات، يقول: "وعند تتابع الياءات وللنطق بها متتابعة يؤدي إلى شدوذ في تتابع أصوات اللين تخرجنا منه المغايرة أعني قلب الياء الثانية واوًا مع الالتزام برد الياء الأولى إلى أصلها فيقال في حي: حيويّ، وفي طي: طوويّ" شاهين، 1980، ص161)، وتابعه الجوابرة بشيء من التفصيل بعد أن نقل كلام الأول (الجوابرة، 158)، ويبدو للباحثة أنّ كلامهم جميعاً لا يخرج عن وصف القدماء إلا باختلاف بعض المصطلحات.

ويبدو للباحثة أنّ المعالجة الصوتية تأخذ طريقاً آخر متفقاً مع ما قال القدماء في شيء منه ومخالفاً في شيء آخر وينطلق من:

1- إنّ وقوع الياء ثانية يعني أن الصوت الثاني بعد فك التشديد يقع في عمق البنية فلا نستطيع أن نستغني عن هذا الصوت لاعتماده في الدلالة ومن أجل ذلك نرجعه إلى أصله.

2- أمّا الصوت الثالث وهو الصوت الثاني من الياء المشددة فيمكن الاستغناء عنه بحذفه منعاً لتتابع الياءات

3- الاستعاضة عن الحرف الثالث المحذوف بصوت (w) لتكتمل البنية والتخلص من تتابع الحركات، فيكون التحليل الصوتي بالشكل الآتي:

rawawiiyy — rawaiyy — yy+ rawaya

hayawiiyy — hayaiyy — yy+ hayaya

الياء المشددة بعد حرفين

ذكرت كتب الصرف القديمة والحديثة أنه عند النسب إلى الاسم المنتهي بياء مشددة بعد حرفين تحذف الأولى، والثانية تقلب واوًا، ولا بد من فتح ما قبل الواو، يقول سيبويه: "باب الإضافة إلى: فَعِيل أو فُعِيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماهن، وذلك قولك في عدي: عَدَوِي، وفي غني: غَنَوِي... وذلك أنهم كرهوا أن تتوالى في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها في: سليم وثقيف، حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة؛ لأنك إذا حذفت الزائدة فإنما تبقى التي تصير ألفا" (سيبويه، 1988، 3/ 343).

ومن كلام سيبويه نستدل أن المعالجة الصوتية لهذه البنية تمر أيضا بمراحل: فك التشديد وحذف الياء الثانية، ومن ثم تقلب الياء الباقية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا القلب تصبح البنية مشابهة للمقصور في مثل عصا، ويجري عليها ما جرى عليه.

أما المحدثون فعبد الصبور شاهين ينظر لهذه البنية عند النسب بحذف الياء الثانية فيزول التضعيف ويزيادة ياء النسب تصبح البنية في مثل (نبي) nabiyiy (وهنا تجتمع ثلاث ياءات وكسرتان، فتقلب الكسرة فتحة للمائلة مع السابق فتصبح nabayiy)، فتقلب الياء واوًا كنوع من المخالفة الصوتية لتصبح: nabawiy (شاهين، 1980، ص 162). ووافقه تماما علي الجوابه ونقل رأيه مفصلاً (الجوابه، ص 160) ولا يخرج ديزيره سقال عن هذا إلا بالاختصار المحض يقول: "إن سبقها حرفان حُذفت الأولى الياء وفُتِح ما قبلها، وقُلِبَت الثانية واوًا" (سقال، 1996، ص 108). ويبدو للباحثة أن المعالجة الصوتية في هذه البنية تأخذ شكلاً أبسط من ذلك بكثير، فوقع الياء ثالثة يعني سلامة ثلثي البنية وبالتالي سلامة الدلالة ومن أجل ذلك لم يلتفت القدماء إلى المحافظة على أصل هذه الياء، وعليه أرى أن المعالجة الصوتية لهذه البنية تكون بحذف هذه الياء بكاملها وفتح ما قبلها وإضافة ياء النسب:

عدي + يَ — عَدَوِي

<ada — <ada + <adaiyy

وبإضافة لاحقة النسب ينتج مقطعاً مرفوضاً يحتاج لدمجة التخلص من المزدوج الحركي فنأتي كما في السابق بصوت الواو (w) للفصل بين الحركات والتخلص من المزدوج الحركي والمقطع المرفوض.

الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف

في هذه الحالة نظر القدماء لهذه البنية بأن تحذف الياء المشددة ويحل محلها ياء النسب، فنقول في شافعي عند النسب شافعي، وكسري، ولا يخرج الوصف عن هذا من منظور المحدثين يقول ديزيره سقال: "وإن سبقها أكثر من حرفين حُذفت ثم جُعِل مكانها ياء النسب نحو كسري" (سقال، 1996، ص 108) ولا يختلف الوصف عند عبد الصبور شاهين إلا أنه أكثر تفصيلاً، يقول: "أما في حال كون الياء المشددة مسبوقه بأكثر من حرفين فإذا أُريد نسبة هذه الكلمات فإن النظر الأول إليها تطمئنا إلى وجود ثلاثة أحرف مثل حرف العلة المضعف، وحينئذ لا نتردد في حذف الياءين الموجودتين قبل ياء النسب لأن في بقائها اجتماع أربع ياءات وهو أمر عسير يغني فيه بقاء اثنتين لإفادة وظيفة النسب فيقال شافعي وكسري ومريمي بنفس النطق الذي كانت عليه قبل النسب ويفرق بين الحالتين بقرينة السياق" (شاهين، 1980، ص 161)، ويوافقه الجوابه ويوضح ما قاله بالتحليل المقطعي (الجوابه، ص 161)

وحذف الياء هنا مبرر بالتخلص من توالي الأمثال، وعدم التعويض عن المحذوف أو قلب أحد الياءات مبرر كما يبدو لي بسلامة المقطع الصوتي من أي علة صوتية أو خلل مقطعي، يتضح ذلك عند التحليل الصوتي:

شافعي + يَ — شافعي

Safi>iyy: عند الحذف للياء — safi>i — عند إضافة ياء النسب yy — safi>iyy

نلاحظ أن البنية سليمة مقطعيًا ولم يجر فيها أي تعديل، وكان بالإمكان القول بأن النسب لمثل هذه البنية لا يجري عليه تعديل وأن البنية مشابهة لصيغة النسب، ويفرق بينهما بالسياق.

ونجد مثالا آخرًا مثل: (كسري) في كتب الصرف قديمها وحديثها يندرج تحت هذا الباب مما كانت ياءه مشددة بعد ثلاثة أحرف، والقول فيه عند النسب إليه كما هو في المثال السابق (شافعي)، لكن ما يثير الحديث هنا: ما الغرض من النسب إلى هذا الاسم؟، وما الدلالة التي ألحقها النسب بهذه الصيغة؟ إذا كان القدماء وضعوا تعريفاً للنسب بأنه "ما يُنسب إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو غير ذلك، وإذا وجدوا أن دلالة النسب في الوصف مع الاختصار، فما الوصف الذي انتقل إلى صيغة مثل كسري؟

يبدو للباحثة أن هذا المثال وغيره من الأمثلة لا يتحقق فيه دلالة النسب؛ ومن أجل ذلك يمكننا القول إن النسب لا يشمل كل الأسماء، وأنه مختص بالأسماء التي يتحقق فيها نقل الدلالة: دلالة الوصف إلى بلد، أو حرف، أو صناعة أو غير ذلك، كما نلاحظ في ذلك اضطراب النحاة في تحديد بعض مصطلحاتهم؛ مما يدعو إلى إعادة النظر في كثير منها.

الخاتمة والنتائج

بعد العرض السابق للتغيرات التي تحصل على بنية الاسم المعتل عند النسب إليه، وملاحظة معالجة القدماء لهذه التغيرات، توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

- 1- إنَّ القدماء انطلقوا في معالجتهم لهذه التغيرات معالجة اعتمدت على نحو كبير على الإعلال بالقلب والحذف على نحو أقلّ عند اضطرابهم لذلك، وأنَّ ما يقف وراء نظرتهم هذه تسليمهم بمبدأ الأصل والفرع وبالتالي المحافظة على الميزان الصرفي.
- 2- لم تكن نظرة القدماء في معالجتهم للتغيرات التي تحصل بالنسب مطّردة؛ فنجدهم تارةً يبنون تحليلاتهم معتمدين على الأصل، فيشترطون إعادة حرف العلة إلى أصله الواوي، واليائي، وتارةً يجعلون الأصلين سواء فيجري قلبيهما الاثنين وأوًا، وتارةً أخرى يجري حذفهما الاثنين، وهذا التباين محكوم بسلامة البنية المقطعية.
- 3- إنَّ العامل الصوتي وقف وراء تحليلات القدماء، وظهر هذا في تعليلاتهم، نستدلّ على ذلك من تباين قواعدهم التي بدت محكومة بطبيعة العلة الصوتية، وما حديثهم عن احتياجهم للواو لاحتتمالها للحركة اللازمة في النسب، والتخلّص من توالي الأمثال، وغيرها من إشارات تصبّ في التعليل الصوتي، ولكن بما يناسب تلك المرحلة، فلم تكن المصطلحات النحوية بهذا الوضوح والظهور، عبّر كلّ منها عن مرحلة من مراحل التفكير النحوي وعكس فكر وثقافة ورؤية ذلك العصر.
- 4- ظهر في معالجة بعض المحدثين تكرار ما قاله القدماء في الوصف والتعليل ولكن بمصطلحات حديثة فما يُطلق عليه القدماء "كراهية اجتماع الأمثال" أو "كراهية التضعيف" هو ما أطلق عليه المحدثون مصطلح المغايرة أو المخالفة الصوتية.
- 5- إنَّ العامل الصوتي يقف وراء التغيرات التي تحصل في بنية الكلمة عند النسب إليها متمثلاً في سلامة البنية المقطعية والتناسق والصوتي، مع الحرص على أمن اللبس، فتأتي التغيرات الصوتية لتبني مقطعاً مقبولاً، أو تعدّل مقطعاً مكروهاً، أو تتخلص من الازدواج الحركي، أو توالي الأمثال.
- 6- شكّل صوت الواو اللين (w) لازمة في المعالجة الصوتية في الكلمات التي ينتج عنها مشاكل مقطعية بعد إضافة ياء النسب فيأتي هذا الصوت غالباً للفصل بين الحركات والتخلص من المزدوج الحركي والمقطع المرفوض.

المصادر والمراجع

- ابن جني، ع. (1995م). *سر صناعة الإعراب*، تحقيق حسن هنداي، ط2، دار القلم، دمشق.
- ابن جني، ع. (1954م). *المنصف*، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، دار القلم، دمشق.
- الجوابرة، ع. (2007). *التحوّلات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها*، رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة، الأردن.
- حسن، ع. (د.ت)، *النحو الوافي*، ط3، دار المعارف، القاهرة.
- الراجحي، ع. (1973). *التطبيق الصرفي*، دار النهضة العربية، بيروت.
- الروابدة والفقراء، م. س. (2009). *النسب إلى الأسماء المنتهية بحركة مدّية*، مجلة كلية الآداب، القاهرة.
- الرضي الأسترايادي، م. (1982). *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق محمّد نور الحسن وآخرين، ط1، بيروت، لبنان.
- سقال، د. (1996). *الصرف وعلم الأصوات*، ط1، دار الصداقة العربية، بيروت.
- سيبويه، ع. (1988). *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة، الخانجي، القاهرة.
- السيرافي، ح. (1986). *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق: رمضان عبد التّوّاب وآخرين، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.
- شاهين. (1980). *المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة للصرف*، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الشايب، ف. (2014). *في الصرف العربي: نظرات وثغرات*. مجلة مجمع اللغة العربية، العدد السادس.
- عبد الجليل، ع. (1998). *علم الصرف الصوتي*، ط1، جامعة آل البيت، الأردن.
- عبد الغني، أ. (2010). *الصرف الكافي*، دار التوفيقية للتراث، القاهرة.
- الفارسي، ح. (1999). *التكملة*، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب، بيروت.
- القرالة، ز. (2004). *الحركات في اللغة العربية*، دراسة في التشكيل الصوتي، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد.
- القرالة، ز. (2020). *الوقاية الصوتية*، مجلة مجمع اللغة العربية، ليبيا، العدد 17.
- المبزد، م. (1994). *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ط3، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: لجنة إحياء التراث القاهرة.

- مرعي، ع. (1994). ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 9(1).
 مهدي وشلاش، ص. ه. (2011). المهنـب في علم الصرف، ط1، مطابع بيروت، بيروت.
 نهر، ه. (2010). الصرف الوافي، ط1، عالم الكتب، إربد.
 ابن يعيش، ي. (د.ت). شرح المفصل، د.ط، نشر إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

References

- Ibn Jinni, A. (1995). *The Secret of the Syntax Industry*, edited by Hassan Hindawi, 2nd edition, Dar Al-Qalam, Damascus.
- Ibn Jinni, A. (1954). *Al-Munsif*, edited by Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, 1st edition, Dar Al-Qalam, Damascus.
- Al-Jawabrah, A. (2007). *Phonological transformations in the structure of nouns when they are inflected*. PhD dissertation, Mu'tah University, Jordan.
- Hassan, A. (d. T.). *Al-Nahw Al-Wafi*, 3rd edition, Dar Al-Maaref, Cairo.
- Al-Rajhi, A. (1973). *Morphological Application*, Dar Al-Nahda Al-Arabi, Beirut.
- Al-Rawabda and Al-Faqara, M., S. (2009). Relatives to Nouns Ending in a Madyah vowel. *Journal of the Faculty of Arts*, Cairo.
- Al-Radi Al-Astarabadi, M. (1982). *Sharh Shafiya Ibn al-Hajib*, edited by Muhammad Nour al-Hasan and others, 1st edition, Beirut, Lebanon.
- Saqal, D. (1996). *Morphology and Phonology*, 1st edition, Arab Friendship House, Beirut.
- Sibawayh, A. (1988). *Al-Kitab*, edited by Abdul Salam Haroun, 3rd edition, Library, Al-Khanji, Cairo.
- AL-Seraphi Explanation of the Book of Sibawayh*, edited by: Ramadan Abdel Tawab and others, Egyptian General Book Authority, Cairo.
- Shaheen. (1980). *The Phonological Approach to Arabic Structure: A New View of Morphology*, Al-Resala Foundation, Beirut.
- Al-Shayeb, F. (2014). On Arabic Morphology: Insights and Gaps. *Journal of the Arabic Language Academy*, Issue Six.
- Abdul Jalil, A. (1998). *Phonological Morphology*, 1st edition, Al-Bat University, Jordan.
- Abdul Ghani, A. (2010). *Al-Sarf Al-Kafi*, Dar Al-Tawfiqia Heritage, Cairo.
- Al-Farsi, H. (1999). *The sequel*, edited by: Kazem Bahr al-Marjan, 2nd edition, Alam al-Kutub, Beirut.
- Al-Qarala, Z. (2004). *Movements in the Arabic Language, A Study in Phonological Formation*, 1st edition, Modern World of Books, Irbid.
- Al-Qarala, Z. (2020). Vocal Prevention, *Journal of the Arabic Language Academy*, Libya, Issue 17.
- Al-Mubarrad, M. (1994). *Al-Muqtasib*, edited by Muhammad Abdel Khaleq Adima, 3rd edition, Supreme Council for Islamic Affairs: Cairo Heritage Revival Committee.
- Marai, A. (1994). The phenomenon of hatred for the succession of proverbs in Arabic, *Mu'tah Journal for Research and Studies*, 9(1).
- Mahdi and Shalash, S. H. (2011). *Al-Muhadhdhab fi Ilm Morphology*, 1st edition, Beirut Press, Beirut.
- Naher, H. (2010). *Al-Sarf Al-Wafi*, 1st edition, Alam Al-Kutub, Irbid.
- Ibn Ya'ish, Y. *Sharh Al-Mufassel*. Al-Muniriya Printing Department Publishing, Cairo.